

باسم الشعب التونسي
أصدر مجلس تنازع الاختصاص القرار التالي:

بعد الإطلاع على ملف القضية المنشورة أمام المحكمة الابتدائية بالمنستير تحت عدد

22092، يبين:

المدّعين : هناء وعائشة بنتي علي بن عبد الرحمان أم الزين، مقرهما البقالطة محل مخابرتهما بمكتب
الأستاذ الهادي بن عبد الله المحامي بالمكين.

من جهة

والمدعى عليها : بلدية البقالطة في حق ممثلها القانوني، مقرها البقالطة، نائبها الأستاذ زهير محجوب
المحامي بسوسة.

من جهة أخرى

وبعد الإطلاع على القرار الوقي الصادر بتاريخ 2008/02/20 عن المحكمة الابتدائية
بالمناستير تحت عدد 22092 والقاضي بإرجاء النظر في القضية وإحالة ملفها إلى مجلس تنازع
الاختصاص للبت في مسألة الاختصاص.

وبعد الإطلاع على قرار رئيس مجلس تنازع الاختصاص والقاضي بتعيين السيد علي
كحلون عضوا مقررا لتهيئة القضية وإعداد بحث في الموضوع.

وبعد الإطلاع على تقرير العضو المقرر والمتضمن ملحوظاته بشأنها.

وبعد الإطلاع على بقية أوراق الملف.

وبعد الإطلاع على القانون الاساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 والمتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس لتنازع الاختصاص.

وبعد المفاوضة القانونية بحجرة الشورى، صرح بما يلي:

من الوجهة الشكلية:

حيث كانت الإحالة الصادرة عن المحكمة الابتدائية بالمنستير مستوفية لشروطها الشكلية طبق ما يقتضيه الفصل السابع من القانون الاساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 03 جوان 1996 وتعين لذلك قبولها من هذه الناحية.

من الوجهة الواقعية:

حيث تفيد وقائع القضية، كما تثبتها اوراق الملف المعروض على نظر المجلس، قيام المدعيتين عن طريق نائبهما أمام المحكمة الابتدائية بالمنستير عارضتين أن على ملكهما قطعة أرض كائنة بجهة البقالطة انجرت لهما بموجب كتب تنازل مؤرخ في 12 ماي 2000 محرر لدى عدلين، إلا أن بلدية البقالطة استولت على العقار وفتحت فيه طريقا التافيا دون أي قرار أو انتزاع، وقد أمكن لهما التنبيه على بلدية المكان، دون جواب. لذا فهما تطلبان تكليف ثلاث خبراء لتقدير قيمة التعويض وإلزام بلدية البقالطة بالأداء في حدود ما يتقرر اختبارا. وسجلت القضية أمام المحكمة الابتدائية بالمنستير تحت عدد 22092.

وحيث بعد نشر القضية بعدة جلسات تحضيرية حضر نائب بلدية البقالطة وأدلى بتقرير صحبة مذكرة مستقلة، اطلع عليها الخصم، وطلب إحالة الملف على مجلس تنازع الاختصاص، قولا ان ما قامت به بلدية المكان هو عمل له علاقة بالمصلحة العامة ويدخل في إطار امتيازات السلطة العامة تتعهد المحكمة الإدارية بالاختصاص. فقضت المحكمة بتاريخ 20/02/2008 بإرجاء النظر وإحالة ملف القضية على مجلس تنازع الاختصاص.

من الوجهة القانونية:

حيث انحصر الإشكال القانوني في معرفة مدى اختصاص القضاء العدلي في إلزام بلدية البقالطة بالتعويض عن ضمها لمساحة خاصة بالمدعيتين للطريق العام.

وحيث ثبت من أوراق القضية أن بلدية البقالطة ضمت الجزء الأكبر من العقار موضوع التداعي للطريق العام تطبيقا لأمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها طبق القانون دون أن يصدر الانتزاع أو يحصل الاتفاق مسبقا على قيمة التعويض.

وحيث ينص الفصل 11 من القانون عدد 17 لسنة 1986 المؤرخ في 7 مارس 1986 المتعلق بالتشريع الخاص بملك الدولة العمومي للطرق على أن إحداث الطرق أو تمديدها أو توسيعها يخضع لأمثلة التهيئة العمرانية.

وحيث تنص أحكام الفصل 23 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير في هذا الصدد على أن هذه الارتفاقات لا ينجر عنها أي تعويض وذلك باستثناء الحالات التي ينتج فيها ضرر مادي ومباشر وثابت لمباني مرخص فيها بصفة قانونية أو لعقارات بقي جزء منها غير قابل للإستغلال أو كذلك لعقارات أصبحت غير قابلة للإستغلال بأكملها. وأنه يمكن للمالك تقديم دعوى في جبر الضرر لدى المحاكم المختصة إذا لم يقبل ما تعرضه عليه الإدارة في هذا الشأن أو إذا لم تقع إجابته من السلطة الإدارية المعنية خلال ثلاث أشهر من تاريخ اتصالها بمطلبه في الغرض الذي يجب عليه أن

يقدمه اليها في غضون الستة أشهر الموالية لتاريخ إعلامه إياها بما يخضع اليه عقاره من ارتفاعات وإلا سقط حقه.

وحيث يضيف ذات الفصل أن التعويض في جميع الحالات يتم إما بالمرضاة أو بالتقاضي لدى المحاكم المختصة وفقا للتشريع الجاري به العمل في مادة الإنتزاع من أجل المصلحة العمومية وهو مجال ينصهر في اختصاص جهة القضاء العدلي سواء من جهة أصل الحق أو الإجراءات المعمول بها أمامه.

وحيث يكون المشرع، بناء على ذلك، قد أوكل إختصاصا شاملا للمحاكم العدلية للنظر في مطالب التعويض عن الإرتفاقات الناتجة عن التراتيب العمرانية والمنصوص عليها بالفصل 23 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير.

ولهذه الأسباب

قرر المجلس أن النزاع المعروض على نظره من اختصاص جهاز القضاء العدلي .

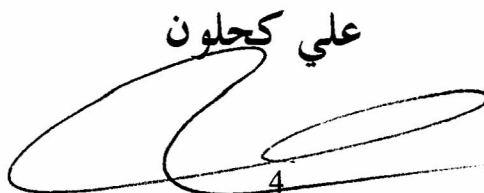
وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الاثنين 06 جويلية 2009 عن مجلس تنازع الاختصاص المتكون من رئيسه السيد غازي الجريبي الرئيس الأول للمحكمة الإدارية وعضوية السيدتين حسبية العربي وسرية الجازي والسادة علي كحلون ومحمد فوزي بن حمّاد والحبيب جاء بالله وجمعة محمود وبحضور كاتبة الجلسة السيدة صباح اسماعيل.

كاتبة الجلسة



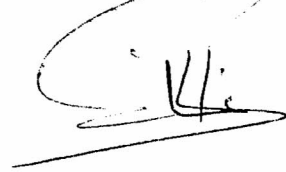
صباح اسماعيل

العضو المقرر



علي كحلون

الرئيس



غازي الجريبي